



البحث الثامن



المؤسسة العسكرية الصينية
دراسة في الدور والاهمية

أ.د. إبتسام محمد العامري

The Chinese military establishment: a study of the role and importance

Prof. Ibtisam Mohammed Al-Amri, PHD

Center for Strategic and International Studies/University of Baghdad

المؤسسة العسكرية الصينية: دراسة في الدور والاهمية

أ.د. إبتسام محمد العامري

مديرة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

المقدمة:

يعد الجيش الصيني والذي يطلق عليه اسم (جيش التحرير الصيني) أكبر الجيوش في العالم من الناحية العددية، وتعود الجذور الاولى لتشكيل هذا الجيش الذي بدأ على شكل مليشيات مسلحة ثم تحول الى جيش نظامي تسانده قوات كبيرة من المليشيات الشعبية المسلحة الى الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية وتحديدا في اثناء الحرب الاهلية الصينية والحرب ضد القوات اليابانية التي غزت الاراضي الصينية في عام 1931. لقد ظلت العقيدة العسكرية للجيش الصيني تقوم لسنوات طويلة على تصورات الزعيم الصيني الراحل (ماوتسي تونغ) القائمة على حرب العصابات، وإذا كانت الاساليب القتالية التي اعتمدها الجيش الصيني على وفق هذه التصورات قد ساعدت الصين على كسب بعض المعارك الا أنها وابتداءً من سبعينيات القرن الماضي أخذت تسبب لها خسائر ومشاكل في الوقت نفسه عمقت احساس القادة العسكريين الصينيين بضرورة اجراء تغييرات كبيرة على المؤسسة العسكرية التي تخلفت عن سواها من مؤسسات في الدول المجاورة والبعيدة.

إن إدراك القادة الصينيين لحاجة المؤسسة العسكرية إلى أطر فكرية، وعملية جديدة، وفعالة، لما اعتادت عليه أيام الرئيس (ماوتسي تونغ)، شكّل محركاً قوياً للتحديث العسكري، الذي يبدو انه يركز جهوده من اجل بلوغ هدف يوصله إلى احتلال موقع متميز في قائمة أفضل المؤسسات العسكرية في العالم، مما سيمهد الطريق أمام الصين في تحقيق منزلة القوة العظمى مستقبلاً، وهذا ما سنبحثه في من هذا البحث المقسم على ثلاث مباحث يتناول الاول: بنية المؤسسة العسكرية الصينية وهيكلها، اما المبحث الثاني فيتطرق الى تطوير العقيدة العسكرية الصينية، والمبحث الاخير الى اعادة هيكلة القوة العسكرية الصينية.

المبحث الاول: بنية المؤسسة العسكرية الصينية وهيكلها

تحدد بنية المؤسسة العسكرية الصينية في الهيئات الآتية:

اولا: اللجنة العسكرية المركزية: تعد الهيئة المركزية التي تضع جميع سياسات الاصلاح العسكرية، وترتبط بالمركز السياسي للحزب الشيوعي، وهو ما يجعل منها صلة الوصل بين الجيش والحزب، ويمتأس هذه الهيئة حاليا الامين العام للحزب، وترتبط بهذه الهيئة ثلاث هيئات اخرى مهمة هي:

1- هيئة الاركان العامة وتشرف على نشاطات الجيش كافة، الى جانب عدد من الشركات التي تعمل في مجال التقنيات العسكرية.

2- الدائرة السياسية العامة: وهي المسؤولة عن النشاطات السياسية كافة داخل المؤسسة العسكرية، الى جانب تنسيق استخدام وسائل الاعلام والمنشورات العسكرية عبر مؤسسات تشرف عليهما هذه الدائرة.

3- الدائرة السوقية (اللوجستية) العامة: وهي المسؤولة عن تقديم الاحتياجات اللوجستية للجيش، والمتمثلة في المواد الغذائية والملابس ومواد البناء والوقود والآليات، كما تشرف على مؤسسة يطلق عليها اسم «مجموعة مشروع 999». (عبد الحي، 2000، الصفحات 133-134)

ثانيا: مجلس الوزراء: ويشرف هذا الجهاز الحكومي على الشركات الصناعية التي لها علاقة بالجيش، فضلا عن اعتبار وزير الدفاع أحد اعضاء المجلس، وترتبط بمجلس الوزراء ثلاث هيئات هي:

1-هيئة التصنيع: وتقوم هذه الهيئة بإنتاج العربات المصفحة والمدفعية واسلحة المشاة والدبابات.

2-الهيئة الفضائية: وهي مجمع لعدد كبير من الصناعات ذات الصلة بالفضاء، الى جانب عربات الاطلاق والاقمار الصناعية والصواريخ وانظمة التوجيه.

3-اللجنة النووية: وتشرف على كل نشاطات تطوير الطاقة النووية عبر عشر شركات كبرى تعمل في هذا المجال

ثالثا: وزارة الدفاع الوطني: وهي السلطة المدنية المسؤولة عن القوات العسكرية وتعادل وزارة الدفاع في الولايات المتحدة.

رابعا: لجنة العلوم والتقنية الصناعية للدفاع الوطني: وتعد الهيئة المركزية لتحديد احتياجات المؤسسة العسكرية من النواحي التقنية، ولها صلاحية تحديد سبل توفير

هذه الاحتياجات.

خامسا: اكااديمية العلوم: وهي مؤسسة شبه مستقلة وتقوم احيانا بالتعاقد مع المؤسسات التقنية لصالح الجيش؛ وذلك لتجنيب المؤسسة العسكرية ما قد يترتب على بعض الصفقات التقنية من محاذير، ولا سيما الصفقات التي تعمل الدول الغربية على عرقلة عقدها مع الصين.

ويتحكم الحزب بالمؤسسة العسكرية من خلال الجوانب الآتية:

- 1-سيطرة الحزب على اللجنة العسكرية المركزية التي تتولى قيادة الجيش، اذ ان رئيس اللجنة هو نفسه رئيس الدولة.
- 2-اشراف ما يسمّى بهيئات الاتصال في الحزب على اركان حرب الجيش والقوات البحرية وجامعة الجيش السياسية والوحدات العسكرية في ثلاثة اقاليم مهمة. (عبد الحي، 2000، الصفحات 135-134)

المبحث الثاني: تطور العقيدة العسكرية الصينية.

تحددت العقيدة العسكرية الصينية واولويات التخطيط الدفاعي بعد قيام جمهورية الصين الشعبية في عام 1949 من خلال الحاجة الى قوات مسلحة كبيرة قادرة على التجاوب مع نطاق واسع من المهام الداخلية والخارجية، وقد برز ذلك بوضوح من خلال اعتماد الصين على قوة مؤلفة من ثلاثة عناصر اساسية هي: 2,4 مليون من جيش التحرير الشعبي، و1,3 مليون من شرطة الشعب المسلحة، ومليشيات احتياطية تتألف من قرابة 1,5 من الكادر العسكري (US Department of Defense Report to Congress 2000. Annual Report on the Military Power of the people's Republic of China) معتمدين في عقيدتهم على الخط الماوي (نسبة الى ماوتسي تونغ) القائم على الحرب والثورة والاستعداد لحرب مبكرة او كبرى او حرب نووية، التي زادت خلال العقود الاولى من عمر الجمهورية الصينية من وطأة الضائقة الاقتصادية والصراع الايديولوجي، والعزلة الدولية (بايتس، 2009، صفحة 16) التي دفعت الصين الى صياغة عقيدة جديدة تستجيب بشكل مرن لوظائف متعددة معتمدة في ذلك على متغيرين هما: تطوير الاسلحة الصينية وتنويع هيكل القوة العسكرية وبنيتها. (Shambaugh, 1999, p. 437)

توصل الزعيم الصيني (دينغ شياو بينغ) في عام 1982 لفرضية تقضي بضرورة تغيير العقيدة العسكرية الصينية في ظل التوجه العالمي نحو السلام والتطور، واستبعاد إمكان اندلاع حرب عالمية جديدة، وأن الصين يمكنها انتظار قيام بيئة عالمية مستقرة تسمح لها بالعمل على نموها الداخلي. (بايتس، 2009، صفحة 16)

أن العقيدة العسكرية الدفاعية الفعالة للصين تركز على ما يسمّى رسمياً «حروب الشعب تحت شروط حديثة»، ويتعامل هذا المبدأ مع الاستجابة السريعة لعدد من الطوارئ على طول الحدود البرية والبحرية للصين، وبشكل خاص ضمن نطاق استراتيجي يشمل البحار الشرقية والجنوبية للصين التي تتوقع مواجهة عدو أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية مثل الولايات المتحدة واليابان إذا ما ظهرت صراعات تهدد مصالحها ضمن هذا النطاق الاستراتيجي، فضلاً عن الصراع عبر المضيق مع تايوان الذي قد تتورط فيه الولايات المتحدة.

يعتقد الاستراتيجيون الصينيون أنه إذا ما اندلعت حرب ضد عدو متفوق تكنولوجياً، فهناك احتمال لأن يقوم هذا العدو بنشر قواته سريعاً ومن ثم إطلاق حملة جوية هائلة، وفي الوقت الذي يقوم العدو بنشر قواته تظل هناك إمكان للقيام بهجوم استباقي، وهذا المنهج الذي يسمى (الاستحواذ على المبادرة من خلال الضربة الأولى) ينظر إليه بوصفه طريقة فعالة لموازنة أو تحييد المميزات التي يمتلكها خصم عسكري أكثر تقدماً، أن القيام بضربات استباقية ضد الأهداف الأكثر حيوية لدى العدو يشكل الوسيلة الأكثر مباشرة المتوافرة لدى بكين لإقناع العدو بالتوقف دون دحر قواته العسكرية أو لإتخاذ قرارات سياسية تتماشى مع الأهداف الصينية، ويتطلب هذا التكتيك تركيز عناصر القوة لدى الصين لمهاجمة قلب دفاعات العدو وتحقيق انتصارات متدرجة عبر النطاق العملياتي ضد عدو متفوق، أن تحقيق هذا الهدف سيتطلب قوة عسكرية أصغر وأسرع حركة وأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية من تلك التي تمتلكها الصين حالياً، وتتركز مناهج البحث والتطوير وبرامج التدريب في الصين على استحصال قدرات تحقيق مثل هذا التركيز للقوة. (US Department of Defense Report to Congress 2000).

(Annual Report on the Military Power of the People's Republic of China)

يعترف المخططون العسكريون الصينيون بأن أنظمة التكنولوجيا العالية هي أنظمة معقدة، وأن الاعتماد على أنظمة المعلومات هو نقطة ضعف محتملة، وعبر المبادرة بضربات سريعة من خلال وحدات نخبة والتركيز على مناطق ضعف العدو، يعتقد

هؤلاء ان بالإمكان القيام بتحركات مشابهة للعدو بوسائل غير مشابهة، وان الفوز تدريجيا بالمعركة يعني تدمير أنظمة الرصد والمعلومات والانظمة التكنولوجية للعدو من اجل القضاء على او الحد من فاعلية العمليات الجوية المنسقة للعدو، ان الجمع بين حرب المعلومات مثل قرصنة الحاسوب وعمليات المليشيا والقوات خاصة غير المنظمة، سيسمح للصين بشن هجمات مدمرة ضمن أنظمة العمليات الخاصة بالعدو وفي الوقت عينه تتجنب مواجهة رئيسة.

ان التكتيكات والانظمة المشابهة المصممة لمواجهة عدو محتمل أكثر حداثة يمكن ان تستخدم ايضا لوضع اساس للدحر الشامل لعدو اقليمي أصغر، وعندما يجتمع الامر مع اعداد من أنظمة التكنولوجيا الواطئة يمكن ان تعطي لبكين مميزات حاسمة على خصومها الاقليميين المحتملين، وستكون الاستراتيجية الصينية قائمة على استخدام القوة الكافية لجلب الخصم الى طاولة المفاوضات على وفق شروط الصين، ولتولي العمليات بالسرعة الكافية للحيلولة دون تدخل طرف ثالث. (US Department of Defense Report to Congress 2000. Annual Report on the Military Power of the people's Republic of China)

تستخدم الصين تقنيات الحرب المعلوماتية اي القرصنة ونشر الفايروسات لتتماشى مع الاستراتيجية العسكرية الصينية لتطوير قدرة حرب المعلومات التي ستسمح للصين للظهور بمظهر القوة المتسيدة على المستوى الدولي، ان اهتمام جيش التحرير الشعبي الصيني بشبكات الاتصالات وقدراتها ليس جديدا، ففي منتصف سبعينيات القرن الماضي كان الجيش الصيني واحدا من اهم التنظيمات الكبرى التي تضغط من اجل الحصول على شبكتها البديلة، والتخلص من الشبكة غير العملية والبطيئة العامة. يعد تطوير شبكات الجيش الصيني الخاصة بالاتصالات اليوم اولوية وطنية عليا، حيث تضاعفت قدرتها مع بداية تسعينيات القرن الماضي، وعلى وفق احدي التقديرات فأنا أنظمة الاتصالات المكروسة للجيش الصيني تشكل كما يعتقد 20% من تخصيصات الحكومة المركزية لميزانية الاتصالات.

وتظهر الكتابات المعاصرة للمتخصصين العسكريين الصينيين ان الصين تركز بشكل متزايد على خيارات الحرب اللامتناسقة وبضمنها حرب العصابات والهجمات الرقمية ضد شبكات المعلومات، ويعتقد الخبراء العسكريون الامريكان ان الصين ترغب في تقليص جيشها الحالي مع زيادة الاعتماد في الوقت عينه على مجموعة من مهندسي المعلومات واصحاب المهارات بدلا من الجنود فقط (ShanthiKalathil & Taylor c. Boas)، كما

يرى هؤلاء ان بكين خصصت نفقات كبيرة لتطوير وسائل الحرب الالكترونية ولا سيما عمليات التسلل التي ازدادت في السنوات الاخيرة والتي تضمنت اختراق انظمة معلومات غير سرية ونقل المعلومات منها ، وتشتبه وزارة الدفاع الامريكية في ادارة جيش التحرير الصيني لخلايا سرية مخصصة لعمليات التسلل. (مسعد الششتاوي احمد، 2008، صفحة 131) اما العقيدة النووية الصينية فقد دخل منع انتشار الاسلحة النووية والحد من التسلح صلب الخلافات المثيرة للنزاع بين الصين والمجتمع الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة، حيث كانت رؤيتها إتجاه الموضوع تعكس حالة من الشك والتحدي الفعلي للقواعد السائدة لمنع انتشار الاسلحة النووية، ولكن مقاربتها للموضوع تبدلت بدخول عقد التسعينيات من القرن الماضي حيث باتت مواقفها وسلوكياتها ازاء منع الانتشار النووي جزءا لا يتجزأ من الدبلوماسية الامنية الجديدة للبلاد حتى انها شملت موقعا كبيرا بل رياديا لها في المبادرات المتعلقة بمنع انتشار الاسلحة النووية والحد من التسلح، وتقليصا دراماتيكا في صادراتها من الاسلحة وغيرها من التكنولوجيات الحساسة، وتطبيقا للالتزامات الدولية والثنائية والاحادية الهادفة الى مراقبة وكبح تدفق الاسلحة والتكنولوجيات المهددة للاستقرار. (بايتس، 2009، الصفحات 126 - 129)

إنّ مقارنة الصين البناءة نحو منع انتشار الاسلحة النووية والحد من التسلح يمكن ان تعزى الى ثلاثة اهداف رئيسة للدبلوماسية الامنية الجديدة للصين: (بايتس، 2009، صفحة 143)

1- الحد من التوترات وعدم الاستقرار في بيئتها الامنية الخارجية خاصة في محيطها المباشر لتمكين من التركيز على التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الضاغطة في الداخل.

2- طمأنة جيران الصين وشركاءها الدوليين الرئيسيين ازاء صعودها.

3- تحقيق التوازن مع الولايات المتحدة وبما يضمن تحقيق المصالح الامنية الصينية بشكل أكثر فاعلية.

تأثرت الاستراتيجية العامة للصين والتي انعكست بدورها على العقيدة العسكرية الصينية بمجموعة من السمات القديمة لإدارة الدولة الصينية، ونظرية التنمية الوطنية الأكثر حداثة، وفي حين تبدو السمات والنظرية مهيمنة، فأن هناك عوامل اخرى تشكل ايضا الاستراتيجية العامة للصين، حيث واجهت الصين تحديا جيوسياسيا طويلا في الحفاظ على سيطرتها على قلب البلاد، كما سعت الى تأمين المحيط الواسع للحدود

الساحلية والبرية وايضا المنطقة البحرية في محيط يقطنه منافسون واعداء تقليديين. تشكل التحديات التي واجهتها الصين الكيفية التي تنتهجها في استراتيجيتها العامة خصوصا تركيزها في الحفاظ على هيكل قوة استراتيجي محلي ودولي مناسب، فضلا عن ان الايديولوجية الماركسية والماوية، ودروس الحرب الصينية - اليابانية، والحرب الاهلية الصينية تتسيد النهج الصيني في الاستراتيجية العامة. (US Department of Defense, Report to Congress 2003: Annual Report on The Military Power of The People's Republic of China)

المبحث الثالث: اعادة هيكلة القوة العسكرية الصينية.

وجهت القيادة الصينية بعد قيام عملية التحديث نحو تطوير قدراتها العسكرية من خفض افراد الجيش بمقدار 200 الف جندي لتحسين الهياكل ورفع النوعية على حساب الكمية، وتحسين النسبة بين الضباط والجنود بهدف الوصول الى جيش منظم ومدرب جيدا ومجهز بأحدث القوات العسكرية بحلول عام 2020، وتطبيق البرنامج الاستراتيجي لتدريب الافراد في محاولة للحصول خلال عشر سنوات الى عشرين سنة على كوادرات من ضباط قيادة يستوعبون فن قيادة الحرب المعلوماتية وبناء الجيش المعلوماتي، وكوادرات من اركان الحرب الماهرين في التخطيط خاصة فيما يتعلق بمسائل العمليات وبناء الجيش وكوادرات او صف من العلماء القادرين على تنظيم ورسم الخطط الخاصة بتحديث وتطوير الاسلحة والتجهيزات، والتغلب على المشاكل التكنولوجية الرئيسة، وكوادرات من الخبراء المتخصصين المتقنين لخواص الاسلحة والمعدات الحديثة، وما يستجد منها، وكوادرات من ضباط الصف البارعين في استيعاب الاسلحة والمعدات واستخدامها. (مسعد الششتاوي احمد، 2008، الصفحات 129-131)

عززت الصين بشكل منهجي قدرات بحريتها محولة اسطولا دفاعيا ساحليا ضخما ولكنه غير مؤثر الى قوة مياه عميقة هامة، في حين ان البحرية الصينية لا تزال تحتفظ بقطع ساحلية صغيرة فأنها تمتلك اسطول مكون من سفن حربية كبيرة تجوب المحيطات مجهزة بأنظمة صاروخية روسية وغربية حديثة.

لقد بدأ تحول البحرية الصينية في منتصف ثمانينيات القرن الماضي في اثر قرار من اللجنة العسكرية المركزية بنقل التخطيط العسكري الصيني من الحرب الشاملة مع الاتحاد السوفيتي الى الصراع الاقليمي على المحيط الجنوبي والشرقي للصين، وتحت قيادة القائد العام السابق للبحرية الصينية الاميرال (ليو هوا كينغ) للمدة ما بين

(1982 – 1987) اعتمدت البحرية استراتيجية الدفع الفعال في عرض البحر التي عززت قدرتها على الاضطلاع بعمليات قتالية مطولة في اعالي البحار ، وممارسة سيطرة فعالة على البحار ضمن المياه التي يحدها من الشرق الارخبيل الياباني وتايوان والفلبين وبورنيو اي بحري الصين الشرقي والجنوبي .

كان على بكين لكي تفرض سيطرتها استبدال قطعها البحرية القديمة التي تعود الى الحرب الكورية بسفن حربية حديثة قادرة على القيام بعمليات في اعالي البحار لفترات طويلة، وسعت الصين الى الحصول على بضع انواع من القطع الهجومية البرمائية فضلا عن مجموعة من سفن الدعم البحري. (مايكل كلير، 2002، الصفحات 144 – 14) تتضمن التعزيزات البحرية توسيع الاطلاع وتعزيز كفاية الطاقم فيما يخص المنصات البحرية وانظمة التسليح الخاصة بها وتحسين قدرة المراقبة البحرية للقوة البحرية التابعة للجيش الصيني، التي تواصل تحسين قدرتها لنشر الغواصات في دوريات موسعة وبناء وتجهيز سطح السفن بمعدات دفاع جوي أكثر قدرة وأكثر تدميرا، وتمتلك الصين حاليا أكثر من 40 مركب برمائي تم تزويدها بمعدات مدنية للعمليات البحرية – الساحلية، كما ان لدى الصين اسطول تجاري مدني كبير يمكن ادخاله الخدمة لدعم العمليات البرمائية.

ان المدمرات التي تحمل صواريخ موجهة روسية الصنع من طراز (سوفرميني) اندمجت بشكل تام بعمليات الاسطول البحري الصيني، كما ان الصين انتجت غواصات (سونغ) الديزل – كهربائية، واشترت من موسكو غواصات (كيلوز) التي تعد غواصات الكترونية تعمل بالديزل واخفضها صوتا في العالم. (US Department of Defense, Report to Congress 2003: Annual Report on The Military Power of The People's Republic of China) اما القوة الجوية فقد حصلت الصين على طائرات اضافية من طراز (سوخوي 30) من روسيا، كما انها تقوم بإنتاج طائرات مقاتلة هجومية من طراز (سوخوي 27)، وتقوم القوة الجوية للجيش الصيني والقوة الجوية البحرية بتطوير معدات إطلاق جوي متقدمة، وقد حصلت الصين على صواريخ جو- جو موجهة بالرادارات من روسيا، وطورت ايضا معدات حربية الكترونية للعديد من طائراتها، كما انها نشرت مشوشات رادار ثابتة ومتحركة على الناقلات والطائرات والطيران التكتيكي والمنصات المزودة بملاحين. (US Department of Defense, Report to Congress 2003: Annual

(Report on The Military Power of The People's Republic of China

كما قامت الصين بتخفيض عدد أفراد الجيش من 4.3 مليون جندي في عام 1984 إلى 2.37 مليون جندي في عام 2001، وهذا العدد مرشح للانخفاض في السنوات المقبلة، وتحويل هؤلاء المسرحين للعمل في قوات الدرك العسكري في الأرياف وغيرها، وكان الهدف الأساسي من هذا الأجراء هو تخفيف العبء عن كاهل الميزانية الدفاعية، وتخصيص المزيد من الأموال لتحديث القوات المسلحة. (Wang, 1999, p. 245)

كما أجرت الصين تغييرات على مستوى القيادات العسكرية من خلال تخفيض أعدادهم عبر إحالة عدد كبير منهم على التقاعد، وأجراء تنقلات بين صفوف قادة المناطق العسكرية ولاسيما ذوو النفوذ في مناطقهم، وتحديد مستوى أعمارهم، ما بين (60-70) عاماً للقادة العسكريين، وما بين (50-60) عاماً لقادة القوات الاستراتيجية، وما بين (40-50) عاماً لقادة الفرق العسكرية، وما بين (30-40) عاماً لقادة الأولوية مع التركيز على أن يكون المستوى التعليمي لهؤلاء القادة مرتفعاً ولاسيما امتلاكهم لشهادة جامعية. (ابو غزالة، 2003) (عبد الحي، 2000، صفحة 85)

تم إعادة تنظيم قيادة القوات المسلحة عبر إضافة هيئة رابعة للأركان العامة في عام 1998 هي هيئة التسليح، مهمتها الإشراف، وتنسيق الحصول على الأسلحة، والمعدات للقوات المسلحة، وتعيين جيل جديد من الزعماء العسكريين أكثر احترافاً، واختصاصاً في المراكز العسكرية العليا (عبد الحي، 2000، الصفحات 131-132) (سلامة، 1998، صفحة 68)، ولاسيما في اللجنة العسكرية المركزية (CMC Central Military Commission) وهي مركز سلطة صنع القرار في الصين، ففي المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني المنعقد في تشرين الثاني 2002، وعلى الرغم من تعيين الرئيس الصيني السابق (جيانغ تسه مين) على رأس هذه اللجنة لكن تم ترقيته نائبين جديدين للزعيم، وتعيين ثلاثة أعضاء جدد، ويهيمن الزعماء العسكريون الشباب اليوم على (CMC)، وهم مؤهلون بشكل أفضل من اسلافهم لزيادة تحديث الجيش في المجالات الأساسية، وهم كمجموعة يمتلكون تجربة عملية في دمج الأسلحة، والأمور اللوجستية و(C4I) والتدريب الأكثر واقعية، لكن العضوية العسكرية في (CMC) تظل مقتصرة على ضباط الجيش، مما يعكس القيود المؤسساتية على ضباط البحرية والقوة الجوية، ويعيق تنفيذ مبدأ العمليات المشتركة بشكل صحيح. (ابو غزالة، 2003) (US Department of Defense Report to Congress 2000. Annual Report on the Military Power of the people's Republic of China)

الخاتمة والاستنتاجات:

على الرغم من أن الاستراتيجية الصينية تفترض أن القوة الاقتصادية هي العامل الأكثر أهمية في القوة الوطنية الشاملة، إلا أن استراتيجية بكين تعطي أيضاً الأولوية للتعامل مع تطوير القوة العسكرية لضمان رفع مستوى القوة الاقتصادية الصينية، ولحماية المصالح الوطنية المهمة، ودعم سياسة التدرج في تأدية دور القوة الكبرى، وربما الظهور كقوة بازغة في آسيا، وضمان أمن الصين والتوحيد السلمي لأراضي الصين، والحفاظ على وحدتها، وحماية إمدادات النفط.

إن هناك محركين أساسيين يحكمان عملية تطوير القوة العسكرية الصينية، هما: التأهب لصراع محتمل في تايوان، والبحث عن وسائل لمجاراة التقدم الذي أحرزته الولايات المتحدة في الجانب العسكري.

وتحيط الحكومة الصينية عملية تطوير مؤسساتها العسكرية بطابع من التكتّم والغموض لأسباب متعددة، هي:

1- الطبيعة السرية للنظام السياسي الشمولي.

2- الرغبة في عدم إشاعة الخوف والذعر لدى جيران الصين الإقليميين، والدول الكبرى من تنامي القوة العسكرية الصينية، فبرنامج تطوير القدرة العسكرية الصينية، سيضيفي الشك والريبة وعدم الثقة على علاقة الصين مع جيرانها الإقليميين، ويؤخر عجلة تطوير علاقاتهما الثنائية، ويشجع حمى التسلح في المنطقة، مما سيضع استقرار منطقة آسيا- المحيط الهادئ على المحك، وأن هذا البرنامج سيضيفي التوتر على علاقة الصين بالدول الكبرى، بشكل قد يدفع الأخيرة لأتباع وسائل مختلفة لتأخير تطوير هذا البرنامج كفرض حظر على بعض أنواع الأسلحة المصدرة للصين، أو جرهاا لتوقيع اتفاقيات دولية تقيد بها جزءاً من نشاطاتها العسكرية .

3- محاولة الحكومة الصينية العمل بصمت وهدوء بعيداً عن تطلعات الآخرين.

إذن التقارير التي تحلل وتوصف المدى الذي وصل إليه تطوير القدرات العسكرية الصينية لن تصيب كل الحقيقة ليس؛ لأنها تفتقر إلى المصداقية، بل لأنها تفتقر إلى الحقيقة الكاملة.

المراجع

- Shambaugh, D. (1999). Chinas Military Real or Paper Tiger, in: Orvill Schell and David Shambaugh (eds.), the China Reader: The Reform Era. New York: Vintage .Book: A Division of Random House
- ShanthiKalathil, & Taylor c. Boas. (n.d.). Open Network, Closed Regimes: The Impact of The Internet on Authoritarian Rule. Retrieved from http://www.first-monday.dk/issues/issues8-1/kalathil/kalathil_chapter2.2003.htm
- n.d.). US Department of Defense Report to Congress2000. Annual Report on the Military Power of the people's Republic of China. Retrieved from <http://www.defenselinkhkmill/news/Jun2000/chinao6222000.htm>
- n.d.). US Department of Defense, Report to Congress 2003: Annual Report on The Military Power of The People's Republic of China. Retrieved from <http://www.defenselink.mil/news/july2003/china.2003.htm>
- Wang, J. (1999). Contemporary Chinese Politics: An Introduction (Vol. 6). USA: Simon And Schuster
- المشير ابو غزالة. (13 سبتمبر، 2003). الصين في مواجهة امريكا. صحيفة الاتحاد الامارتية(10296).
- غيل بايتس. (2009). النجم الصاعد.. الصين: دبلوماسية أمنية جديدة. (دلال ابو حيدر، المترجمون) بيروت: دار الكتاب العربي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.
- مايكل كلير. (2002). الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية. (عدنان حسن، المترجمون) بيروت: دار الكتاب العربي.
- مسعد الششتاوي احمد. (يوليو، 2008). القدرات العسكرية الصينية. مجلة السياسة الدولية(173).
- معنز محمد سلامة. (ابريل، 1998). الجيش وصناعة القرار في الصين. مجلة السياسة الدولية(132).
- وليد سليم عبد الحي. (2000). المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي -1978-2010. ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.